أمّا باب الحرف فقد رأى أن إصابتهم فيه كانت أقلّ من البابين السابقين وأن فكرة الحرفيّة غامضة في أذهان النحاة «لأنّهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال» [1].

هذا فيما يتعلّق بحدود الاسم والفعل والحرف، أمّا ما سموه علامات لهذه الأقسام وخصائص لها كقبول الاسم التنوين وقبول الفعل قد وسوف الخ. . . . فلم تلق عنده حظوة خاصّة، واعتبر لجوءهم إليها دليلا على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتضوها [2].

وبعد ما عرض ابراهيم أنيس ما بدا له خللا في تعاريف الاسم والفعل والحرف اقترح أسسا جديدة لإقامة أقسام الكلم من شأنها أن تتلافى النقائص التي شابت أعمال القدامى.

هذه الأسس ثلاثة هي:

- المعنى.
- والصيغة.
- ووظيفة اللفظ في الكلام.

وهو يقدّر أنّه يتلافى أخطاء القدماء، عندما يشترط على الباحث أن يعتمد هذه الأسس الثلاثة مجتمعة لتبويب أصناف الكلم [3]. وهذه الأسس الثلاثة راجعة إلى ثنائية الشكل والمعنى أيّا كان المحتوى الفعلي الذي يمكن أن يكتسبه اللفظان. .

وبناء على هذه الأسس اقترح علينا تقسيما رباعيا لأقسام الكلم يعتبره أدقّ من تقسيم القدماء لم ينسبه صراحة إلى نفسه بل ينسبه دون مزيد توضيح إلى المحدثين:

---

1 المرجع نفسه: ص 280.

2 المرجع نفسه: ص 280.

3 من أسرار اللّغة ص 281.